ظمأ العراق

الورشة الاولى: شحة و ادارة المياه في العراق
الاسباب - التحديات – الحلول

ملتقى بحر العلوم للحوار
بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا
وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون الانمائي UNDP

الموسم الخامس ٢٠٢٢-٢٠٢٣
٤-٢٠٢٢/١١/٥ | بغداد – فندق بابل

قائمة المحتويات

المقدمة	٣
أهداف الورشة	٥
أسباب شحة المياه	٧
حجم التحديات	٨
رؤية الأمم المتحدة	٩
مخرجات الورشة الأولى -الحلول والمعالجات المقترحة	١٠
أبرز توصيات الورشة الأولى	١٨

المقدمة

بحضور فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، انطلقت وعلى قاعة فندق بابل ببغداد، الجمعة ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢، فعاليات مشروع " ظمأ العراق " و التي يقيمها ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا في ورشته الأولى و بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، وقد حضرها أيضا معالي السادة وزراء الصحة ، البيئة ، الموارد المائية والزراعة، السادة النواب رئيس وأعضاء لجنة المياه والزراعة ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، رئيس لجنة الصحة في مجلس النواب، السادة وكلاء وزارات الصحة والبيئة والزراعة والموارد المائية والخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومستشارية الامن القومي، إضافة إلى كبار مستشاري الحكومة العراقية وأساتذة الجامعات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI)، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي(UNDP) والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

و اكد رئيس الجمهورية في كلمته بالمؤتمر، على ضرورة إيلاء موضوع شحة المياه في البلد أهمية قصوى، وتنبيه الرأي العام الى خطورته، وأهمية المضيّ قدماً نحو إيجاد الحلول المناسبة والواقعية لهذه المشكلة هذا وشكر رئيس الجمهورية العاملين في الملتقى والمعهد، على مساعيهم المتميزة في تنبيه الرأي العامٍ الى خطورة شحة المياه التي يعاني منها العراق بشكل يبعث على قلق حقيقي في كل العراق، فضلاً عن تقديمهم المقترحات العلمية التي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة والواقعية لمشكلة النقص في المياه.

وأشار السيد وزير الموارد المائية الخبير عون ذياب الى التحديات التي تواجه العراق في قطاع المياه ومن ابرزها ضمان الحصة المائية وإدارة الموارد المائية داخليا وتلوث النهرين والتغييرات المناخية، و ركز على رؤية الوزارة في معالجة الازمة عبر التركيز على عدالة توزيع المياه وإصلاح البنى التحتية، مؤكدا استعداد الوزارة للتعاون مع كافة الجهات لتحقيق الأهداف المشروعة.

وتناول السيد وزير الصحة ووزير البيئة بالوكالة الدكتور صالح الحسناوي تحديات البيئة الأساسية من المياه والهواء والتربة ومن أهمها تلوث المياه وتراجع نوعيتها، واكد الحسناوي ان تحدي الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية والتصحر والعواصف الغبارية وتلوث مصادر المياه وضعف ثقافة الترشيد إضافة الى التجاوزات مع الزيادة المضطردة للنمو السكاني على المياه هي من اهم التحديات التي تواجه البيئة العراقية.

وتوقف السيد وزير الزراعة عباس العلياوي على توجهات الوزارة في توفير الامن الغذائي ولمعالجة الجفاف ونقص المياه من خلال اعتماد التقنيات الحديثة ودعم الفلاح في توفير البذور والاسمدة والتجهيزات بأسعار مدعومة، وشدد على ضرورة دعم المنظمات الدولية ودول الجوار في التعاون مع العراق للخروج من محنته.

اما الأستاذ غلام إسحاق زي نائب الممثلة الخاصة لبعثة الأمم المتحدة فقد أشار في كلمته الى صعوبات العراق التي واجهها طوال الأربعين سنة الماضية من جراء انخفاض تدفقات المياه وتوقع انخفاضها بمعدل ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٥، و كذلك الضغوط على موارد البلد المائية جراء بناء دول الجوار السدود مضافا الى الاستخدام المكثف للمياه في الزراعة في العراق والاستخدام المنزلي غير المستدام للمياه وتأثير الصراعات والحروب العنيفة على البنى التحتية الأساسية للمياه وايضا تبعات تغير المناخ.

وركزت السيدة زينه احمد علي الممثلة المقيمة لوكالة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي في العراق على محنة الاهوار مبينة تدهور ٨٠٪ من مساحتها ونفوق الالاف من الجواميس سيما في فصل الصيف السابق و التي تمثل كارثة حقيقة تهدد حضارة خمسة الاف سنة كانت مبنية على توافر المياه والتنوع البيولوجي كما تنذر باستعداد الاف السكان للنزوح الداخلي والهجرة للبحث عن اماكن أفضل للعيش، هذا وينفد برنامج الأمم المتحدة رزمة من المشاريع لدعم الحكومة والمجتمعات المحلية لمعالجة تداعيات شحة المياه.

و اشاد في ضمن اعمال الورشة ممثل الملتقى والمعهد الاستاذ محمد حسن محمد علي بتعاون الجميع وتظافر الجهود الحكومية والبرلمانية والجامعات ومراكز البحوث وتعاون دول الجوار ودعم المنظمات الدولية لإنقاذ العراق من محنته، وذكر ان ولادة مشروع ظمأ العراق جاءت كحاجة عراقية انطلقت من معاناة العراقيين، و ان منهجية البرامج التي يتبناها الملتقى تتصف بالعلمية متجهة للتعرف على الأسباب والتحديات والحلول المقترحة عبر تعشيق دور المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية، فهناك زخم تشارك به كافة الأطراف لإيجاد حلول لمشكلة تهدد وجود البلد وكيانه. وذكر بان الكل يعلم ان المشكلة الحالية معقدة غير ان تظافر الجهود واستثمار الزخم والتفاعل سيؤسس لانطلاقة نحو وضع الأسس الصحيحة لمعالجة ازمة المياه.

هذا و قد تم خلال الورشة الأولى التي حملت عنوان "شحة وإدارة المياه في العراق"، مناقشة الأزمة وإدارة الموارد المائية مع التركيز على الحالة الطارئة في الأهوار.

و قد عرض الخبراء جملة من التحليلات العلمية للأزمة وأسبابها المرتبطة بالتغير المناخي و تم التطرق للأسباب المؤدية الى سوء الإدارة وكذلك بيان الرؤى اللازمة للحلول على مدى يومي ٤-٥ تشرين الثاني هذا وتضمن جدول اعمال الورشة جلسة للافتتاح و عقد أربع جلسات تخصصية، بحضور مسؤولين و وكلاء وزارات و خبراء ومختصين وناشطين، تناولوا أسباب شحة المياه وتأثيراتها على الزراعة والاقتصاد، وتأثيرها على الانسان والحيوان في مناطق الاهوار، وتطرقوا الى الحلول والاجراءات الحكومية لمواجهة ازمة الجفاف، و ضرورة تقديم الدعم المطلوب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتخفيف اثار الجفاف على العراق.

أهداف الورشة الاولى

اولاً: تسليط الضوء على مشكلة شحة المياه
والاجابة على الاسئلة التالية:

- **ما هي الاسباب الرئيسية لشحة المياه؟**
- **ما هو حجم الضرر الاقتصادي على العراق مقرونا بالمدة الزمنية؟**
- **ما هي أكثر المناطق الجغرافية تأثرا بشحة المياه؟**
- **هل ان تأثير شحة المياه طويل الامد؟ -**
- **ما هو حجم الضرر على الزراعة وتدهور الاراضي في العراق؟**

ثانياً: تسليط الضوء على بعض الامثلة من التأثيرات الواضحة لشحة المياه ومنها:

- **الجفاف في اهوار جنوب العراق**
- **التلوث في نهري دجلة والفرات**
- **تأثير اللسان الملحي البحري على شط العرب في البصرة**
- **التأثير على زراعة الرز في منطقة الفرات الاوسط**
- **التأثير على البساتين والزراعة في محافظة ديالى**

ثالثاً: تسليط الضوء على الحلول والاجراءات الحكومية والسياسات والاستراتيجيات الداخلية المتعلقة بالمياه
والاجابة على الاسئلة التالية:

- **ما هي السياسات والاستراتيجيات الحكومية الداخلية؟**
- **هل هناك حاجة الى تحديث الاستراتيجيات والسياسات في ظل ازمة شحة المياه؟**
- **ما هي التشريعات القانونية لإدارة المياه الداخلية في العراق؟**
- **ما هي اهمية تشريع قانون لتأسيس مجلس اعلى للمياه؟**
- **ما هي الاجراءات التنظيمية للحصص المائية بين اقليم كوردستان وبغداد؟**
- **ما هي الاجراءات التنظيمية للحصص المائية بين محافظات وسط وجنوب العراق (سيما بين ميسان والناصرية، والبصرة والناصرية، وميسان والبصرة)**

رابعاً: ما هي الحلول والمشاريع والاستجابة العملية للحكومة العراقية من اجل مواجهة الجفاف وشحة المياه؟

- **هل هناك حاجة لمزيد من بناء السدود في العراق؟**
- **هل هناك خطة انذار مبكر لمواجهة الجفاف في العراق سيما في فصل الصيف؟ وهل تم اعتمادها كمشكلة امن قومي؟**

خامساً: تسليط الضوء على الدعم الدولي للمشاريع العملية على الارض والتي تعد جزء من الحلول العملية التي تساعد في تقليل الاثار السلبية لشحة المياه ومنع هجرة السكان المحليين.

والاجابة على الاسئلة التالية:

- **ما هي المنظمات والسفارات الدولية العاملة على مشكلة شحة المياه في العراق؟**
- **هل تم اعتماد مشكلة شحة المياه كأولوية لعمل المنظمات الدولية؟**
- **ما هو عدد ونوعية المشاريع المنفذة والمخطط لها على الارض لتقليل الآثار السلبية لشحة المياه وما هي الميزانيات المخصصة لهذا الموضوع؟**

أسباب شحة المياه

اجمع المشاركون وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية و كل من وزير الموارد المائية ، وزير الزراعة و وزير الصحة والبيئة و كذلك ممثلو الأمم المتحدة على ان اسباب شحة المياه في العراق ترتبط بأربعة اسباب تم تشخيصها بالتفصيل في ورشة العمل وهي كالتالي :

- مشاريع السدود والارواء الضخمة والخطط التشغيلية للموارد المائية والسدود في دول المنبع سيما تركيا وإيران.
- التجاوزات على توزيع المياه وصولاً الى جنوب العراق.
- ضعف او سوء ادارة الموارد المائية داخل العراق.
- تدني كفاءة الري (٣٠-٣٥٪) بسبب أساليب الري القديمة.
- تلوث نهري دجلة والفرات واللسان الملحي في شط العرب وأسفل النهرين.
- تأثير تغير المناخ على العراق والمنطقة.

حجم التحديات

ناقش المشاركون في الورشة التحديات التي تواجه العراق بسبب شحة المياه و هي كالتالي:

- ضعف السياقات التفاوضية الراهنة على إدارة المياه المشتركة مع دول المنبع سيما تركيا وإيران و التي لم تحقق الوصول الى اتفاقية تضمن حصة مائية منصفة ومعقولة للعراق.
- ضعف تنفيذ غياب الآليات القانونية والإدارية لتوزيع المياه بشكل عادل على كافة المستفيدين والمستهلكين في العراق وبشكل خاص إيصالها إلى مناطق أقصى الجنوب وخاصة الأهوار جنوب العراق ومنطقة شط العرب.
- وجود التجاوزات غير القانونية على الأنهر لأغراض الزراعة غير المرخص بها ومزارع تربية الأسماك والتي تعرقل وصول المياه الى مستحقيها الآخرين.
- أكثر المناطق تأثراً بشحة المياه هي مناطق الاهوار في جنوب العراق وخاصة في فصل الصيف ولابد من وضع خطط طوارئ عاجلة لإنقاذها من الجفاف.
- تقادم البنى التحتية لشبكات الري والحاجة للتحول الى طرق الري الحديثة ومنها طريقة الري المغلق، مع تحسين كفاءة إدارة المياه والاستعداد للتكيف مع شحة المياه.
- ضعف او غياب التنسيق مع إقليم كردستان بخصوص تشييد وتشغيل السدود.
- تلوث مياه الأنهر وخاصة نهر دجلة في بغداد اذ تجاوزت نسب التلوث حد العتبة وتأثرت محافظات جنوب العراق تبعا لذلك نتيجة رمي المياه الثقيلة الخاصة بالمناطق الحضرية ومجاري المستشفيات والصناعة إضافة الى تأثر مياه شط العرب باللسان الملحي القادم من الخليج نتيجة شحة المياه.
- غياب الرؤية الموحدة والتنسيق الكافي بين الجهات المعنية في رسم وتنفيذ السياسات المائية الداخلية والخارجية انطلاقا من المواد الدستورية، القوانين النافذة، الأنظمة والتعليمات.

رؤية الأمم المتحدة

لخصت الأمم المتحدة رؤيتها لأسباب شحة المياه واهم التحديات والحلول المقترحة كالآتي:
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي المفتاح لمعالجة مشكلة المياه في العراق.
- ضمان قدرة المجتمعات على الصمود أمام زيادة ندرة المياه مع ضمان وحماية وتعزيز النظام الطبيعي وخدمات الأنظمة البيئية المرتبطة به.
- ضمان استمرار القنوات الدبلوماسية الخاصة بالمياه مفتوحة باستمرار للتفاوض والتبادل عبر الحدود كمفتاح لتأمين تدفق المياه في نهري دجلة والفرات.
- تحديث وتوسيع محطات معالجة المياه، ودعم اطر الإنفاذ والانخراط في حملات التوعية العامة والحوار.
- التكيّف مع التغيّر المناخي يفتح مجالاً للتعاون يتجاوز توزيع الموارد وحصص المياه، ويمكن للمشاريع المشتركة متعددة الأغراض بين الدول المتشاطئة أنْ تساعد في إدارة موارد المياه بطريقة أكثر كفاءة.
- الحصول على بيئة نظيفة وصحية حق إنساني عالمي، مع الأعتراف بوجه التحديد على حق الحصول على المياه النظيفة.
- يجب أنْ لا يكون موضوع المياه مصدراً للنزاع، بل مجالاً للتعاون.
- الأمم المتحدة في العراق مستعدة للنظر في طلبات الدعم في المقترحات الناتجة من ورشة العمل في مشروع ظمأ العراق.
- تدعو الامم المتحدة جميع الجهات المعنية من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع العالمي، والقطاع الخاص للمشاركة في (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه) الذي سيُعقد في العام القادم ٢٠٢٣ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وستشارك في استضافته كلاً من طاجيكستان وبولندا.

مخرجات الورشة الأولى -الحلول والمعالجات المقترحة

اولاً: رفع كفاءة إدارة المياه

- رفع كفاءة ادارة المياه من خلال الحزم في التشغيل والسيطرة على الهدر (التجاوزات الإدارة المركزية) وتقليل النقاط الحاكمة في عملية التشغيل (مآخذ مياه الشرب مثلا) وإدارة نوعية المياه (تلويث وخلط المياه) مع تبسيط الية إقرار المشاريع المائية (اتباع اللامركزية في تنفيذها)
- ضغط الاستهلاك من خلال خفض ضائعات شبكات نقل مياه الري (نظام الري المغلق) وتغير وتحسين أساليب الري الحقلي (تقنية الري التسوية الليزرية) وتسعير مياه الري (تشريع حوافز) مع تقليص ضائعات مياه الشرب.
- ضرورة تشكيل المجلس الوطني للمياه لرسم السياسات المائية والتنسيق بين القطاعات المعنية وتبني رؤية واحدة لكل القطاعات.
- استخدام مياه البحر: دراسة مقترح تحلية مياه البحر بمعدل ٥ مليون م٣/يوم خلال العقد القادم لمواجهة الشحة.
- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لتوفير ٢,٨ مليار م٣/السنة واستخدامها في التشجير واغراض أخرى.
- التوسع في استخدام المياه الجوفية بشكل مدروس في مواسم الشحة ويجب أنْ لا يتكرر سياق زراعة ٤ مليون دونم بالاعتماد على المياه الجوفية لأنها خزين استراتيجي للبلد. لذا يقتضي الامر مقاربة حكيمة وتحديث في الدراسات الاستراتيجية سواء كانت المياه السطحية او المياه المخزنة.
- الاستمرار في استكشاف المياه الجوفية العميقة والعابرة للحدود والتعاون مع وزارة النفط من خلال نمذجة المياه اثناء الحفر ولكافة التكوينات وخاصة العميقة منها.
- الاستمطار الصناعي في مواقع مختارة-زيادة معدل الساقط المطري ١٠٪ + تحسين الغطاء النباتي والري الديمي وحصاد المياه.

ثانيا: إدارة الموارد المائية والزراعة

-الاستعداد إلى التكيّف مع شحة المياه من خلال زيادة مرونة النظم وهذا يحتاج إلى تحديث مجموعة من السياسات والممارسات والمشاريع التي تهدف إلى تعديلات من شأنها تحسين ورفع كفاءة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

-تبني مبدأ الادارة المركزية للموارد المائية مع عدم إغفال مشاركة المؤسسات المحلية في الإقليم والمحافظات وكذلك المؤسسات الغير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وفي ذلك ضمان مشاركة حقيقية واسعة.

-التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة الموارد المائية وصياغة قانون جديد بين المركز والاقليم. تشكيل فرق عمل من أكاديميين وتطبيقيين لإنضاج التوجهات في تحقيق التكامل بين السياسات بين المركز والاقليم لضمان فائدة قصوى من الإيرادات المائية وتجنب الهدر ومنها دراسة انشاء سد على الزاب الكبير (سد بخمه).

-إنشاء شبكات الري والبزل النظامية وإقامة البنى التحتية وقنوات الري المبطن ومعالجة تقادم وتكسر شبكات الري القديمة فمثلاً ان استهلاك شمال بغداد يفترض ان يكون في حدود ٢٠ متر مكعب بالثانية بموجب الدراسة الاستراتيجية ولكن المنطقة تستهلك فعلياً ٦٠ متر مكعب بالثانية في الوقت الحاضر بسبب تقادم وتكسر الشبكات.

-استخدام منظومات الري الحديثة والعمل بنظام الري المحوري لتحقيق نسبة ٥٠٪ وذلك من خلال زراعة ٣ مليون دونم من الحنطة بالري الحديث والذي يحتاج الى ٢٠ ألف منظومة، بدلاً من زراعة ٩ مليون دونم بالري السيحي وعلى الحكومة دعم المزارع لشراء المنظومات الحديثة.

-محاولة ربط غلّة الإنتاج الزراعي بوحدة الحجم وليس فقط بوحدة المساحة والاستفادة من تخصيصات وزارة الزراعة لدعم الأعلاف الأمريكية للحيوانات وضمان أنْ يكون مربيي الأغنام والإبل والجاموس والأبقار هم المستفيدون والشرائح المستهدفة وهذا لا يتم الا بالقضاء على الفساد الصادر من بعض الموظفين.

-دعم عودة الجمعيات الفلاحية وتفعيلها والاهتمام بها باعتبارها المنفذ الوحيد إلى الفلاح لطرح مشاكله وهمومه وإعادة هيكلتها.

-معالجة مشاكل ملكية الأراضي الزراعية و هو التحول الى سياسة استثمار المساحات الكبيرة للزراعة وليس فقط الاعتماد على الاراضي الصغيرة التي تعمل بمبدأ تجزئة الملكية، مع الاستمرار بدعم أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة.

-دعم انشاء شركات زراعية من القطاع الخاص او بالمشاركة مع شركات اجنبية رصينة تخضع لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) مادة (٣٥) على ان تستخدم التقانات الزراعية الحديثة، وتستخدم العمالة العراقية المختصة.

-التأكيد على اخراج بحيرات الثرثار والحبانية والرزازة من النظام الهيدرولوجي في العراق بسبب شحة المياه وحجم التبخر العالي فان الغرض الذي تم انشاء بحيرة الثرثار من أجله قد انتفى وهي تستخدم فقط عند الفيضان.

-تخصيص موارد كافية لكل محافظة للأغراض كافة، استناداً الى عدد السكان ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، مع التأكيد على تخصيص كمية المياه اللازمة لإنعاش الاهوار، وان لا تقل عن ٥ مليار م٣ مما يتطلب مراجعة القوانين الحالية وتشريع قوانين جديدة تتعلق بهذا الامر وتفعيل انفاذ القانون.

ثالثاً: تلوث الأنهار

- مياه الصرف الصحي: فصل شبكات الصرف الصحي عن شبكات الامطار لمنع الفيضانات خاصة في العاصمة بغداد لتقليل الضغط على مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها كون تلوثها اقل مما يتطلب معالجة قبل رميها الى الأنهار، فمثلا بغداد لوحدها تطرح يومياً ٥ ملايين متر مكعب من المياه الثقيلة أي ما يعادل ٥٠ متر مكعب بالثانية (بحدود ١٥٪ من طاقات نهر دجلة في المحافظة) مباشرة الى النهر وتتركز آثارها الكبيرة في مناطق الوسط والجنوب.
- مياه الصرف الصحي من المستشفيات: تحريم تصريف مياه الصرف الصحي من المستشفيات والمراكز الصحية الى الأنهار الا بعد معالجتها وحسب المعايير الدولية.
- المياه الصناعية: منع تصريف مياه الصرف الصناعي الى الأنهار الا بعد معالجتها وحسب المعايير الدولية.
- اللسان الملحي: ضمان تدفق مياه الى شط العرب بمعدل لا يقل عن ٣م٧٠ بالثانية لصد اللسان الملحي، وهو ما اوصت به الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي ٢٠١٥-٢٠٣٥ واستكمال دراسة انشاء سد على شط العرب او سدة قاطعة.

رابعاً: جفاف الاهوار

اشارت الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي الرطبة (SWLRI) حاجة الأهوار إلى أكثر من ٥ مليار متر مكعب من الماء بالسنة لإغمار ٢٠٠٠ كم مربع في حالة السنة الرطبة المعتدلة، لكن في حالات الجفاف تقل المياه الواصلة للأهوار والمياه الواصلة للزراعة، فوضعت (سورلي) ثلاثة سيناريوهات لإدارة الجفاف في الاهوار:

- حالة الجفاف الاعتيادي وهو عندما يكون مستوى الماء في السدود الرئيسية بين ٦,٧٧٠ الى ٩٢٢٠ مليار متر مكعب، اذ يتم تخفيض الاهوار بمقدار ٣٠٪ ويعطى ٧٠٪ من الحصة المقررة في سورلي، ويتم تخفيض الزراعة بنسبة ١٠٪ وتعطى ٩٠٪ من الحصة المقررة بسورلي.
- حالة الجفاف المتوسطة: إذ انخفضت المياه بالسدود الرئيسية وأصبحت بين ٤ الى ٦,٧٧٠ مليار متر مكعب فسيتم تخفيض الأهوار بنسبة ٧٥٪ وتعطى ٢٥٪ وتخفض الزراعة بنسبة ٥٠٪ وتعطى ٥٠٪.

-حالة الجفاف الشديد: وإذا انخفضت كمية المياه في السدود بين ٤ مليار وأقل بحيث لا تظهر قواعد التشغيل، سيتم تقليل الأهوار بنسبة ٩٠٪ وتعطى ١٠٪ من حصتها بسورلي، والزراعة يتم تقليلها إلى ٧٥٪ وتعطى ٢٥٪ من الحصة التي تحتاجها من المياه.
وحسب السيناريو الأخير فستكون حصة الأهوار هي ١٠٪ وسيكون مقدارها السنوي ٥١٠ مليون متر مكعب، لكن ما تُطلق اليوم للأهوار مرعبة وغير عادلة وهي الحويزة ١ متر مكعب لأربعة مغذيات، المشرح والمسيجي وأم الطوس والزبير، الأهوار الوسطى أقل من ١,٥ متر مكعب، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الأهوار العراقية، علماً أنَّ الأهوار عندما دخلت على لائحة التراث العالمي في المؤتمر الأربعين لليونسكو في إسطنبول، اعتمدت على أربع توصيات لقبول الأهوار، وكانت التوصية الأولى هي توفير الحد الأدنى من المياه لإدارة النظام الإيكولوجي.
ومن اجل ضمان ديمومة الاهوار، اقترح المشاركون:
-تأسيس هيئة مستقلة للأهوار العراقية تعنى بملف الأهوار وتمنع الوضع المتجزئ للمنطقة وتشتيت المهام على الوزارات والقطاعات المختلفة، وتشريع قانون يسمى (قانون صون الأهوار العراقية)، وفي هذا السياق المطالبة بتحويل مركز إنعاش الاهوار الى هيئة مستقلة لتسهيل تنفيذ القرارات والحد من التقاطع مع عمل الوزارات الأخرى.
-إعلان حالة الطوارئ في مناطق الأهوار سيما في فصل الصيف لإيجاد الحلول لإبقاء سكانها، فالكثير منهم شردوا وفقدوا مصادر العيش، وأصبحت بعض المحافظات العراقية لا تستجيب لطلباتهم قبول بالدخول إلى مدنهم على أنهم سكان مهاجرون داخل البلد. لذا يتعين اجراء تحقيق موسع لمعرفة الأسباب الحقيقة لجفاف الاهوار والإسراع بتعويض المتضررين من عرب الاهوار وتوفير مستلزمات بقائهم و يجب ان يشمل السكان تحت مظلة الرعاية الاجتماعية لوزارة العمل ويتم اعطائهم رواتب لحين تحسين الوضع في الأهوار وكذلك شمولهم بقانون (١٤٠) الخاص بالعشرة ملايين لتحسين أوضاعهم.
-استثمار خدمات النظم الطبيعية في منطقة الاهوار: تضم الاهوار ثروة حيوانية كبيرة وتشغل عدد كبير من سكانها المحليين و تصدر لوحدها ما يقارب من ١٠٠ – ١٥٠ طن من الأسماك يوميا، لذلك تعتبر منطقة الأهوار سلّة العراق الغذائية، ففي قضاء الجبايش وحده هناك ١٥٠٠ صياد سمك، فقد اغلبهم مصادر عملهم نتيجة شحة المياه والجفاف.
-مراجعة خطط إدارة المياه لزيادة الحصص المائية للأهوار خلال أوقات الشحة نظراً لأهميتها الاقتصادية، فوارداتها الزراعية اضعاف واردات الاراضي الزراعية الاخرى. إضافة الى أهميتها السياحية والتي إذا استثمرت جيدا فستكون قبلة للسواح من مختلف انحاء العالم

لشهرتها العالمية الواسعة وبذلك تضاعف كثيرا من مردوداتها الاقتصادية.
-مطالبة الحكومة العراقية بإدارة ملف الاهوار بشكل استثنائي لأهميتها التاريخية والتراثية ودورها الحيوي في الحد من تغير المناخ وتأثيراته، إضافة الى انه التزام دولي على العراق بعد ضمها الى لائحة التراث العالمي اليونسكو والحيلولة دون إخراجها من اللائحة واستثمار السياحة البيئية في الاهوار العراقية.
-استخدام وتحلية مياه المصب العام لرفد بعض الاهوار بالمياه ولمعالجة بؤر التصحر بين محافظتي المثنى وذي قار ولتعزيز العجز الحاصل في مياه نهر الفرات والاهوار.

خامساً: التشريعات القانونية لسلامة الإدارة المائية والبيئة

- الإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه ليتولى إدارة ملف المياه من جوانبه السياسية والدبلوماسية ووضع وإقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها، وغيرها من الأمور التي وردت في مشروع القانون لعام ٢٠١٢.
- إعادة النظر والمراجعة في المنظومة القانونية واستكمالها بحسب مواد الدستور لقانون رقم ١١٤.
- دعم لتوجهات لجنة الزراعة والاهوار في مجلس النواب لإنجاز الملفات التشريعية المعروضة امام اللجنة لضمان الاستخدام الرشيد للمياه للأغراض الزراعية واستخدام تقنيات الري الحديثة ومعالجة شحة المياه.
- دعم حماية البيئة: يجب إعادة النظر بقانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٩ لمعالجة الثغرات فيه، وأنْ تكون غرامات تلوث عالية جداً وتصاعدية وأكبر من الموجودة (هناك مبدأ عام أنَّ الملوّث يغرّم، وبسبب ان قيمة الغرامات قليلة وخاصة على الشركات النفطية فان الملوث يدفع الغرامة وهي أسهل مما يذهب لمعالجة المشكلة).
- الدعوة بالإسراع الى تشريع قانوني للتحول الى الري الحديث في وزارة الزراعة ومشروع قانون الري المتعلق بوزارة الموارد المائية اعتقادا بأن القانونين سيمثلان قفزة في واقع القطاع الزراعي وإدارته وتغير نمط الري السيحي إلى نمط الري الحديث وبالتالي رفع مستوى كفاءة الري إلى المستوى المطلوب للقضاء على ظاهرة الهدر المائي.

-استثمار الاتفاقات الدولية ذات العلاقة بالمياه كاتفاقية استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية لسنة ١٩٩٧ واتفاقية هلسنكي لعام ١٩٩٢ وكذلك اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة لعام ١٩٧٠ وغيرها من الاتفاقيات لدعم موقف المفاوض العراقي.
-تقوية العقوبات المنصوص عليها في القوانين والقرارات والتعليمات المتعلقة في الموارد المائية فضلاً عن تقوية الرادع لمنع المخالفين.
-تشريع قانون الاهوار العراقية لحمايتها من الجفاف ويتضمن تجريم تجفيف الاهوار حتى لا تتكرر جريمة النظام السابق لاي سبب من الاسباب.
-القضاء على التجاوزات غير القانونية على الانهر ومنها احواض صيد الأسماك، وتكون سببا في عدم وصول الحصة المائية للأهوار، وزارة الموارد المائية تخصص حصة للأهوار، اذ يتم إطلاق ١٠٪ وتصل إلى الأهوار صفر بسبب التجاوزات في المشرح والكحلاء وايضاً في أبو زرك.

سادساً: بؤر التصحر في جنوب العراق: معالجات مقترحة لبؤر التصحر بين محافظتي المثنى وذي قار

-أولاً: دراسة زراعة نبات البونيكام، وهذا النبات أثبت نجاحه في العديد من الدول التي لديها مساحات متصحرة كبعض دول الخليج العربي منها الكويت والسعودية وعمان، وكذلك مصر، وأثبتت بعض البيانات نجاح زراعته محلياً، ويتميز بكونه مرتفع ويعتبر كمصد للرياح، ونسبة البروتين عالية فيه، وعدد حشائشه كبيرة، وكثافته النباتية عالية، ووزنه الأخضر يصل بحدود ٢٤ طن بالدونم الواحد.
-ثانياً: قيام دائرة مشروع الكثبان الرملية بناحية الفجر التابعة لدائرة الغابات والتصحر، بالتعاون مع مديرية الزراعة في محافظة ذي قار والمثنى بنصب مضخات مترية أو نصف مترية على عمود المصب العام بعد شق قنوات متفرعة.
-ثالثاً: في حالة عدم توفر الحصص المائية وندرة توفر مصادر المياه ضرورة أنْ تثبت الكثبان الرملية بالطرق الحديثة باستخدام أسلوبين، أسلوب السداد الترابية وهو عمل سداد بارتفاع ٢,٥ وعرض ٤ متر بشكل متعامد مع اتجاه الرايح، وتكون أطوال السداد بين ٢٥٠ – ٥٠٠

متر، وايضاً عمل خنادق بعمق ٣ متر وعرض ٢ متر حتى ممكن لهذه الخنادق بعد هذه السداد إذا كانت هناك رقائق رمال قافزة أو متحركة يمكن اصطيادها من خلال الخنادق خلف السداد، وأسلوب التغطية الطينية.

-رابعاً: تنسيق الجهد الوطني والإقليمي من خلال تشكيل فريق موحد من لجنة الأمر الديواني (٧٣) لسنة ٢٠٢٠ ويكون تنسيق هذا الجهد مع المنظمات الدولية وهي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للاستيطان UN-Habitat والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والبنك المركزي العراقي ومعهد العلمين للدراسات العليا، لوضع خطة متكاملة وفق دراسة علمية ميدانية تحدد الأهداف والأسبقيات والمراحل.

-خامساً: قيام الجامعات والمراكز البحثية بالمحافظات المعنية بدراسة مشكلة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة ونظيراتها في المؤسسات العلمية والبحثية في دول الجوار الإقليمي، وخاصة الكويت التي تعاني من نفس المشكلة، لغرض استنباط أصناف وتراكيب وراثية متحملة للملوحة.

-سادساً: نصب محطات لمعالجة وتحلية مياه المصب العام للاستفادة منها في زراعة المناطق المحاذية لمنطقة التصحر.

سابعاً: السياسات المائية لدول الجوار

- إعادة النظر بالسياقات الحالية في التفاوض على المياه المشتركة والاتفاق على الإدارة المشتركة لأحواض الانهر.
- الإسراع بعقد لقاءات على اعلى المستويات مع الجارتين تركيا وإيران لإطلاق كميات من المياه لإنعاش الاهوار كالتزام وواجب انساني للحفاظ عليها وانها تمثل تراثاً للإنسانية جمعاء إضافة الى دورها في الحد من التغيير المناخي.
- تتولى اللجنة العليا للمياه تشكيل فريق تفاوضي دائم مسلحا بالمعرفة والقدرات التفاوضية من الجهات المعنية حسب المعايير المطلوبة، وتتولى وزارة الخارجية قيادة الفريق بعد وضع استراتيجية وطنية للتفاوض/ التعاون، ويطلب من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تدريب الفريق، ويكون الفريق مسؤولا امام اللجنة عن سير المفاوضات.
- دعم المطالبة بزيادة الإيرادات المائية من دول المنبع على أساس القوانين الدولية، وربط سياسة العراق التجارية بمواقف تلك الدول تحقيقاً للمصالح المشتركة.

ثامناً: التغيير المناخي

- الإسراع في الاستثمار في المشاريع التي تحد من تغير المناخ ومنها: الحد من حرق الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد.
- الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي وأدراج قلة المياه كمكون ذي اولوية ويجب تخصيص موازنات كافية لهذه المواجهة.
- التركيز على رؤية واضحة لاستخدام محاصيل استراتيجية تتعلق بالحد الأدنى من الامن الغذائي والتي لا تتطلب الكثير من الموارد المائية ولها القدرة على مواجهة التغير المناخي.
- التركيز على ضرورة إعادة العمل بسياسة وزارة الزراعة باستصلاح الأراضي وإيقاف المد الصحراوي وتمكين دائرة التصحر والغابات لأداء المهام المناطة بها والتركيز على قطاع التصحر والغابات لان الغطاء النباتي واحد من اهم الاسلحة لمواجهة التغير المناخية.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني وخصوصا الشباب، الجامعات، المدارس، منظومة شباب المدارس من الجنسين الشباب والنساء لزيادة مستوى الوعي حول تأثير التغير المناخي وسياسة ترشيد المياه.

أبرز توصيات الورشة الأولى

-الإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه ليتولى إدارة ملف المياه من جوانبه السياسية والدبلوماسية و وضع و إقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها، وغيرها من الأمور التي وردت في مشروع القانون لعام ٢٠١٢.

-تنضيج التوجهات بين الحكومة الاتحادية والاقليم للتكامل بين السياسات المائية وضمان اقصى فائدة من الإيرادات المائية وتجنب الهدر عبر تشكيل فرق علمية تضم خبراء وأكاديميين للخروج بصيغة تنسيقية لإدارة الموارد المائية.

-المطالبة بإدارة ملف الاهوار بشكل استثنائي لأهميتها التاريخية والتراثية ودورها الحيوي في الحد من تغير المناخ وتأثيراته، والتزام دولي على العراق لديمومتها والحيلولة دون إخراجها من لائحة التراث العالمي اليونسكو، وتتحمل جميع الأطراف إيجاد المعالجات الاستثنائية لإيصال المياه اليها بحدودها الدنيا وخاصة في فصل الصيف. والعمل على تشريع (قانون الاهوار العراقية) لحمايتها من الجفاف على ان يتضمن عقوبات على من يتسبب في تجفيفها.

-معالجة تردي نوعية المياه عبر التعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في توفير معالجات عملية عاجلة تحد من ملوثات الأنهار نتيجة رمي مياه الصرف الصحي والمخلفات الصحية والصناعية في الانهار. وإلزام الأطراف كافة ضمن جدولة زمنية للتخلص منها تدريجيا.

-الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي الإسراع في الاستثمار في المشاريع التي تحد من تغير المناخ ومنها: الحد من حرق الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد وأدراج قلة المياه كمكون ذي اولوية و يجب تخصيص موازنات كافية لهذه المواجهة والتحول من وفرة المياه الى ندرتها والانتقال من استراتيجية إدارة الفيضانات الى استراتيجيات إدارة الجفاف.

-ضمان حصة العراق المائية: تتولى اللجنة العليا تشكيل فريق تفاوضي مسلحاً بالمعرفة والقدرات التفاوضية من الجهات المعنية وحسب المعايير المطلوبة، وتتولى وزارة الخارجية قيادة الفريق بعد وضع استراتيجية وطنية للتفاوض/التعاون، ويطلب من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تدريب الفريق، ويكون الفريق مسؤولا امام اللجنة عن سير المفاوضات.

***

www.**bahralolomforum**.com
www.**alalamain**.edu.iq